

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

ما الذي يحصل للسوريين في إسطنبول؟



البحوث والدراسات

الجمعة 2 أغسطس 2019

ما الذي يحصل للسوريين في إسطنبول؟



الدوافع الأمنية لإعادة توطين اللاجئين في الشمال السوري

نشر موقع "يوراسيا" تقريراً لمنظمة العفو الدولية (28 يوليو 2019) يتناول الإعادة القسرية التي تقوم بها السلطات التركية بحق عدد كبير من اللاجئين السوريين، وما تزامن معها من احتجاز وإهانة وضرب، وإجبار على توقيع استمارات بالموافقة على العودة "طوعاً" إلى سوريا.

وطالب التقرير تركيا بالتوقف عن ترحيل اللاجئين لأن سوريا لا تزال بلداً خطيراً بالنظر إلى تكثيف النظام قصفه الجوي في المحافظات الشمالية.

وعلى الرغم من إنكار وزير الداخلية، سليمان صويلو، وجود عمليات "ترحيل قسري" وتأكيدده على: "توفير تسهيلات للراغبين بالعودة الطوعية إلى المناطق الآمنة في بدهم؛ إلا أن الحملة لا تزال مستمرة في مدينة إسطنبول، حيث تمت زيادة نقاط التفتيش على وثائق تسجيل السوريين، وذلك وسط حملة منظمة ذات طابع عنصري تشنها جهات تركية معارضة تهدف إلى تأجيج الرأي العام ضد السوريين والمطالبة بترحيلهم إلى سوريا.

ولتحقيق نمط من التوازن في تقريرها؛ قال مساعد مدير الطوارئ في المنظمة جيرى سيمبسون: "ينبغي الإشادة بتركيا لاستضافتها أعداداً قياسية من اللاجئين السوريين، لكن عمليات الترحيل غير القانونية ليست هي السبيل الصحيح"، مؤكداً أن تركيا تستضيف ما يزيد عن 3,6 مليون لاجئ سوري منحوا حماية مؤقتة، ويعيش نحو نصف مليون منهم في مدينة إسطنبول، ويفوق عدد اللاجئين في تركيا أي بلد آخر، بل تفوق نسبة اللاجئين السوريين في تركيا أربعة أضعاف أقرانهم في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

وأكد سيمبسون: "لا زالت تركيا تأوي نصف السوريين المسجلين كلاجئين عالمياً، ويجب على الاتحاد الأوروبي إعادة توطين السوريين من تركيا في دول الاتحاد الأوروبي، وبنفس الوقت يجب أن يضمن أن دعمه المالي لتركيا يحمي كل السوريين الطالبين للجوء في تركيا".

وكان وزير الداخلية قد استبق تلك الحملة باجتماع مع مجموعة من الإعلاميين السوريين (13 يوليو 2019) تحدث فيها عن تطبيق سياسات جديدة تجاه المواطنين السوريين في المرحلة المقبلة، كما تحدث والي اسطنبول، علي يرلي كايا، عن تحديات كبيرة تواجهها تركيا في قضية السوريين، مؤكداً أن السلطات ستقوم بإعادة المقيمين في غير مناطقهم إلى ولاياتهم التي سجلوا فيها، وإلى خارج تركيا لمن لا يملكون أية أوراق قانونية.



الدوافع الاقتصادية

أكد تقرير نشره موقع "أمونيتور" أن الانكماش الاقتصادي والافتقار إلى خيار الإقامة الطويلة الأجل يضغطان على السوريين المقيمين في تركيا، حيث تنتشر الإشاعات المغرضة والحملات العنصرية ضد السوريين في ظل تنامي التضخم وارتفاع نسب البطالة، وخاصة في إسطنبول التي شهدت بعض أحيائها هجمات منظمة استهدفت تجمعات للاجئين السوريين.

وفي دراسة حول "التوترات المناهضة للاجئين في المجتمعات الحضرية" نشرته "مجموعة الأزمات الدولية"؛ رأى المحلل التركي بيركاي مانديراسي، أن مشاعر العداوة تنبع من التنافس الاقتصادي بين السوريين والمواطنين الأتراك، وذلك نظراً لعدم امتلاك اللاجئين تصاريح عمل، وممارستهم أعمالاً لا تتطلب مهارات، راضين بنصف الأجر التي يتلقاها الأتراك، ما أدى إلى انخفاض رواتب العاملين القانونيين في قطاعات كثيرة، وخاصة منها الزراعة والتصنيع.

ويسهم تلكؤ الاتحاد الأوروبي في الوفاء بتعهداته حول تقديم المساعدة للسوريين في تعميق الأزمة، حيث أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الحكومة التركية صرفت نحو 73 مليار دولار على اللاجئين السوريين في تركيا، في حين لم يدفع الاتحاد الأوروبي سوى 4 مليارات من الستة مليارات التي تعهد بدفعها في إطار "اتفاقية اللاجئين".

ومع قلة الدعم الخارجي وتنامي الأزمة الاقتصادية التركية؛ يعتمد الرئيس التركي إلى امتصاص غضب الشارع من خلال الحديث عن اتخاذ عدة إجراءات لطمأنة الشارع التركي وتخفيف الأعباء على الدولة، منها عبر اتباع سياسة جديدة تجاه اللاجئين السوريين تتضمن تشجيعهم على العودة لبلادهم، وترحيل مرتكبي المخالفات منهم، واقتطاع ضرائب على الخدمات الطبية في المشافي.



الدوافع السياسية

أكد استطلاع نشرته جامعة "قادر هاس" أن نسبة الأتراك غير الراضين عن تواجد السوريين قد ارتفعت من 54,5% عام 2017، إلى 67,7% عام 2019، ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى قيام معارضي حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية الأخيرة (23 يونيو 2019) بإيقاظ مشاعر "المظالم التنافسية" وتوظيف ملف اللاجئين السوريين في المعركة الانتخابية، وذلك من خلال التركيز على أخطاء وتجاوزات بعض السوريين، والاعتراض على انتشار اللافتات العربية في محلاتهم بإسطنبول، والتذرع بضرورة الحفاظ على الطابع التركي للمدينة، وأدى ذلك إلى انتشار شعارات ولافات عناصر عنصرية تدعو إلى طرد الأتراك من المدينة.

وفي غضون العملية الانتخابية؛ أدرج سكان حي "فاتح" مسألة تنامي عدد السوريين في المرتبة الثانية من بين أكثر القضايا إلحاحاً، في حين جاءت "المصاعب الاقتصادية" في المرتبة الأولى، وشهدت منطقة "إسنيورت" حملات عنف منظم ضد اللاجئين نتج عنها مواجهات بين السوريين والأتراك.

وأكدت مؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية التركية (TEPAV) أن 95% من سكان "فاتح" غير راضين عن وجود السوريين بينهم، وعبروا عن تذمرهم من حصول السوريين على مزايا أكثر من المواطنين الأتراك، وخاصة في مجالات الرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن توجيه اللوم إلى اللاجئين في انتشار مظاهر التسول وتنامي معدلات الجريمة وتدخل الشيشة و"انبعاث وروائح الزيت والتوابل المنبعثة من المطاعم السورية" (!).

وعلى الرغم من وجود نحو 574 ألف سوري يحملون بطاقات الحماية المؤقتة في إسطنبول؛ إلا أن مصادر سمية تحدثت عن وجود نحو مليون و600 ألف أجنبي، معظمهم من غير المسجلين في ولاية إسطنبول.

ونتج عن خسارة العدالة والتنمية بلدية إسطنبول تسريع وتيرة الإجراءات الرسمية، ففي اجتماع لهيئة القرار المركزي بحزب العدالة والتنمية لتقييم نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة (11 يوليو 2019) قال أردوغان: "الآن ستكون لدينا خطوات جديدة في هذا الصدد؛ سوف نتخذ الخطوات اللازمة لتشجيعهم على العودة، سنرحل من ارتكب منهم جرائم، وسنأخذ الضرائب على العلاج الطبي الذي يتلقونه".

وتحدث وزير الداخلية عن: "وجود انتقادات كبيرة من الشارع التركي ومن المعارضة التركية للحزب الحاكم فيما يخص إدارة ملف اللاجئين بشكل عام وفي إسطنبول، ووعده بإنهاء مشكلة السوريين غير النظاميين في غضون ستة أشهر.

الدوافع الأمنية

تحدث رئيس منبر الجمعيات السورية مهدي داوود (20 يوليو 2019) عن توثيق نحو ستة آلاف حالة ترحيل إلى سوريا خلال الحملة الأخيرة، بما في ذلك ترحيل عدد من حاملي بطاقة الحماية المؤقتة.

ويجدر التنبيه إلى أن الحملة لم تبدأ في شهر يوليو الجاري، بل تعود إلى شهر فبراير الماضي، حيث قدم جهاز الأمن التركي (MIT)، بالتعاون مع المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية، خطة تتضمن إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في بلدات الشمال السوري من الذين هاجروا إلى تركيا خلال السنوات الثمانية الماضية، ووضعت الخطة تصوراً شاملاً لإعادة توطين مئات الآلاف من اللاجئين في "المنطقة الآمنة" التي رسمتها أنقرة بهدف حيازة "شرعية شعبية في العمق السوري"، ودفع اللاجئين للمطالبة بالحماية التركية، بالتزامن مع عمل عسكري مزعم ضد "وحدات حماية الشعب" الكردية شرقي الفرات.

ويرى محللون أن البيان الذي أصدرته مديرية الهجرة (11 يوليو 2019)، والموجه باللغتين؛ العربية والتركية، للسوريين المقيمين في تركيا، يأتي ضمن تلك الخطة مسبقة الإعداد، حيث أكد أنه: "وفقاً للمادة (33) من لائحة الحماية المؤقتة، فإن السوريين في تركيا ملزمون بالامتثال بالقرارات التي تطلبها المديرية العامة لإدارة الهجرة والمحافظة"، وشدد على: "اتخاذ الإجراءات القضائية والإدارية" بحق المخالفين، معتبراً أن: انتهاك هذه القرارات يتعارض مع النظام العام في تركيا، وسيتم التعامل معه عبر إلغاء الحماية المؤقتة وفقاً للمادة (8) من لائحة الحماية المؤقتة.

والحقيقة هي أن الحملة الجارية تأتي ضمن سلسلة إجراءات اتخذتها السلطات التركية خلال الأشهر الماضية، حيث تم إحكام غلق الحدود التركية مع سوريا، ونفذ حرس الحدود عمليات صد لتدفق اللاجئين أسفرت عن مقتل وجرح عدد من السوريين أثناء محاولتهم عبور الحدود.

ووفقاً لمعلومات رسمية؛ فإن الإجراءات التي تم فرضها، والتي تتضمن إلزام اللاجئين السوريين باستخراج إذن سفر للتنقل بين الولايات، واشتراط الحصول على "إذن" لممارسة أي عمل رسمي، وامتناع عدة ولايات تركية (أدرنة، وكركارلي، وتكرداغ، وكوجالي، وجاناك قلعة، وأيدن، وموغلا، وأنطاليا، وإزمير، وبورصة، وهاتاي) عن استقبال السوريين ومنحهم بطاقة الحماية المؤقتة؛ قد دفع بالآلاف السوريين لاتخاذ قرار العودة الطوعية، حيث تشير مصادر رسمية إلى مغادرة نحو 329,000 سوري إلى بلدانهم في شهر مايو الماضي.

ورأى الصحفي التركي المتخصص في شؤون اللاجئين، عبد الله سليمان أوغلو، أن التشدد في تطبيق القوانين والتضييق سيدفع بالمزيد من السوريين، الذين انسدت في وجوههم السبل، للتفكير بالعودة مكرهين، مؤكداً: "هناك الكثير ممن يفكرون بإجازة طويلة الأمد خلال فترة العيد والمحاولة للاستقرار، وباعتقادي أن عدداً كبيراً منهم لن يعود وستكون الأعداد أكبر بكثير ممن بقوا في الأعياد الماضية ولم يعودوا".

تأتي تلك الإجراءات المشددة بالتزامن مع قيام السلطات التركية بتقليص عدد اللاجئين السوريين في المخيمات إلى أكثر من النصف، حيث انخفض عدد المقيمين فيها من 325 ألفاً إلى نحو 125 ألفاً، وتنوي الحكومة التركية إغلاق جميع المخيمات، وإعادة توطين سكانها في الشمال السوري، حيث يدور الحديث عن قرب تنفيذ تركيا خطتها الأمنية/العسكرية في الشمال السوري.

وكان وزير الدفاع التركي خلوصي أكار قد اجتمع (25 يوليو 2019) مع مسؤولين عسكريين لبحث العملية المرتقبة محتملة شرقي نهر الفرات في سوريا، وذلك بالتزامن مع تأكيد أنقرة أنها ستبدأ هجوماً ما، لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن منطقة آمنة مزمعة، مضيئة أن "صبرها نفذ" على واشنطن.

وتهدف العملية التركية المرتقبة إلى إقامة منطقة آمنة على طول الحدود الشمالية الشرقية لسوريا مع تركيا، وطرد مقاتلي "وحدات حماية الشعب" الكردية، الذين يتمتعون بدعم أمريكي غير مسبوق، حيث عبرت نحو 100 شاحنة الحدود العراقية-السورية، خلال الأسابيع الماضية، قادمة من إقليم "كردستان العراق"، وعلى متنها مساعدات لوجستية وأخرى عسكرية وآليات وعربات، وتوزعت على مناطق سيطرة "قسد"، واتجه قسم منها نحو منطقة عين العرب (كوباني) ومحيطها، وقسم آخر نحو تل تمر والشداي في الحسكة، وآخر نحو دير الزور، وبذلك يرتفع عدد الشاحنات الأمريكية لقوات "قسد" إلى خمسة شاحنات تضمنت نحو 660 شاحنة منذ الإعلان عن سيطرة التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية على شرق الفرات، وتتضمن: آليات وذخيرة وعربات "همر" ومساعدات عسكرية ولوجستية، وصهاريج تحمل الوقود.

في هذه الأثناء؛ تنشط الدبلوماسية الأمريكية "السرية" للتوصل إلى ترتيبات تضمن مصالح الوحدات الكردية شمال شرقي سوريا، حيث ترعى مفاوضات حثيثة بين قوات سورية الديمقراطية وإقليم "كردستان العراق"، وتنسق مع ألمانيا لإرسال مقاتلات حربية للقيام بدوريات جوية داخل المجال السوري لحماية قوات "قسد"، كما تعمل مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي على مشروع يتضمن: "تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والخدمي للمنطقة"، كما تحظى القوات الكردية بدعم تل أبيبي التي تدير برنامجاً يُطلق عليه "الموساد الكردستاني"، الذي يهدف إلى تعليم المدافعين عن "روجافا" (منطقة الإدارة الكردية) كيفية القيام بعمليات التجسس ضد القوى الإقليمية التي لها تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة.

ووفقاً لمصادر أمنية مطلعة؛ فإن الإدارة الأمريكية: "تعمل -عبر قنوات خلفية- للتوصل إلى اتفاق يشكل منعطفاً إستراتيجياً كبيراً لواشنطن"، حيث ترغب في إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري ينقسم إلى قطاعين: الأول تحت السيطرة العسكرية التركية، والثاني تحت سيطرة ميليشيات الوحدات الكردية حصراً، على أن تؤمن القوات الجوية الأمريكية القطاعين، وتنشر قوات "قسد" على طول الحدود السورية-العراقية لراقبتها.

وفي مقابل الدعم الأمريكي السخي، والخطط التركية لإنشاء منطقة آمنة؛ تُسابق موسكو الزمن لمنع تركيا من التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بهذا الشأن، حيث صفقة صواريخ (إس-400) ضرراً بالغاً في العلاقات الأمريكية-التركية، ودفع بحلف شمال الأطلسي لتسيير دوريات -لأول مرة- في المناطق التابعة لسيطرة "قسد".

ويأتي ملف إعادة اللاجئين السوريين ضمن الخطة الأمنية التركية في الشمال السوري، حيث ترغب أنقرة في توطين نحو نصف مليون سوري في القرى الممتدة ما بين "جرابلس" إلى "عين ديوار" شرقاً؛ بهدف تفتيت الديمغرافية الكردية شمال سوريا، ومحاصرتها بكتل سكانية عربية، وفصلها بالتالي عن مناطق الامتداد الكردي جنوب تركيا.

وبناء على تلك المعطيات؛ فإنه يُتوقع أن تستمر الإجراءات التركية بحق اللاجئين في الفترة المقبلة، حيث تهدف الخطة التي أعدتها السلطات الأمنية إلى إعادة نحو 300 ألف لاجئ، يضاف إليهم نحو 450 ألف نازح سوري، تركوا مناطقهم في إدلب وريف حماة وحلب، جراء القصف الهجمي لقوات النظام (وفق تقديرات الأمم المتحدة نهاية شهر يونيو الماضي)، ويتوقع أن ينساب العدد الأكبر من هؤلاء في الشمال السوري لتشكيل الحزام البشري المرتقب، وذلك بالتزامن مع إعلان السلطات التركية عن خطط تهدف إلى تنشيط الحركة التجارية والعمرانية والخدمية لتأمين إقامة طويلة الأمد للنازحين والعائدين إلى تلك المناطق... قسراً.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

الجمعة 2 أغسطس 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com